الرقم :م/2012/2934

التاريخ :2012/4/25

السادة سوق دمشق للأوراق المالية المحترمين

السلام عليكم ورحمة الله وبركا ته

نرفق لكم صورة طبق الأصل عن محضر إجتماع الهيئة العامة العادية لشركة بنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة الجاري بتارخ 2012/4/25 في دمشق بفندق الفورسيزن .

وتفضلوا بقبول فائق الإحترام والتقدير .

الرئيس التنفيذي

عبد القادر الدويك

رقم الوارد: 515
التاريخ 26 / 04 / 2012
سوق دمشق للأوراق المالية

بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank
00101
سجل تجاري
14886

بنك سورية الدولي الإسلامي
Syria International Islamic Bank

بسم الله الرحمن الرحيم

محضر اجتماع الهيئة العامة العادية

لبنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة

المنعقد في فندق الفورسيزون/ قاعة ليفنت بتاريخ 2012/4/25

بناء على الدعوة الموجهة من رئيس مجلس إدارة بنك سورية الدولي الإسلامي إلى مساهمي البنك والمنشورة في الصحف اليومية بتاريخ 2012/4/4 وتاريخ 2012/4/5 وتاريخ 2012/4/9 ووفقاً لأحكام قانون الشركات السوري رقم 29 لعام 2011 و أحكام المادة 32 وما بعدها من النظام الأساسي لبنك سورية الدولي الإسلامي انعقدت في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الأربعاء الموافق الخامس والعشرين من شهر نيسان من العام 2012 الهيئة العامة العادية لبنك سورية الدولي الإسلامي المساهمة المغفلة العامة في فندق الفورسيزون بدمشق / قاعة ليفنت.

و بعد أن تم تسجيل أسماء المساهمين الحاضرين في سجل الحضور وعدد الأسهم والأصوات التي يحملونها أصالة و وكالة، وتم التوقيع على السجل من قبل المساهمين.

تم تسمية السيد / إحسان وليد الخيمي ليكون رئيساً لاجتماع الهيئة العامة العادية بصفته عضو مجلس إدارة البنك (وفقاً لنص المادة 181 من قانون الشركات) ووفقا لتفويض مجلس الادارة في اجتماعة المنعقد بتاريخ 2012/2/28 قام رئيس الجلسة بتعين السيدين أسعد عرنوس و طلعت خليل مراقبين تصويت وجمع الأصوات وفرزها (وفقاً لنص المادة 182 من قانون الشركات) كما عين المحامي الاستاذ جمال المسالمة كاتباً للجلسة.

وقد حضر الجلسة كل من السادة:

1- السيدين بشير هزاع و محمد حسن مندوبي وزارة الاقتصاد والتجارة وذلك بموجب كتاب التكليف رقم 1/10/662 تاريخ 2012/4/9.

2- الآنسة حنان عيلبوني والسيد رياض كسيري والسيدة لما شيخو مندوبي مجلس النقد ومديرية مفوضية الحكومة لدى المصارف في مصرف سورية المركزي وذلك بموجب كتاب التكليف رقم 161/1207 تاريخ 2012/3/25

٢٦ نيسان ٢٠١٢

3- السيدة سوزان شحادة والسيدة خلود السراج مندوبتي هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية وذلك بموجب كتاب التكليف رقم 338/ص-إم تاريخ 2012/4/11.

وبعد الاطلاع على سجل الحضور تبين أن النصاب القانوني لهذه الجمعية متحقق بحضور مساهمين يمثلون يمثلون59.2 % بالمائة من رأسمال البنك (وفقاً لنص المادة 33 من النظام الأساسي للبنك).

تم استعراض الصحف التي نشرت فيها الميزانيات بالاعداد رقم جريدة تشرين /11364/ جريدة الثورة رقم /14804/ و تقرير مدقق الحسابات و الصحف التي نشرت بها دعوات لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية وهي كل من جريدة تشرين العدد (11370) وجريدة الثورة العدد (14810) تاريخ 2012/4/4 وجريدة الوطن العدد (1383) وجريدة البعث العدد (14498) تاريخ 2012/4/5 وجريدة تشرين العدد (11374) وجريدة الثورة العدد (14814) تاريخ 2012/4/9 وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون ومراعاة كافة الشروط الشكلية والموضوعية للانعقاد أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوفر شروطها ، كما أعلن افتتاح الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يتضمن البنود التالية الواجب الاطلاع عليها ومناقشتها والتصويت عليها وفق ما يلي:

وبعد التأكد من أصول تطبيق القانون ومراعاة كافة الشروط الشكلية والموضوعية للانعقاد أعلن الرئيس قانونية الجلسة لتوفر شروطها ، كما أعلن افتتاح الجلسة وطرح على المجتمعين جدول الأعمال الذي يتضمن البنود التالية الواجب الاطلاع عليها ومناقشتها والتصويت عليها وفق ما يلي:

1- سماع تقرير مجلس الإدارة عن عام 2011 وخطة العمل للسنة المالية 2012.

2- سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) لعام 2011.

3- سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

4- مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية لعام 2011 والتصويت عليها بما فيها:

توصية مجلس الإدارة بتدوير الأرباح الصافية المحققة كما هي في نهاية عام 2011.

5- اقرار تعيين السيد احسان وليد الخيمي بعضوية مجلس ادارة البنك بديلاً عن العضو المستقيل السيد ايهاب مخلوف.
6- انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.
7- تحديد تعويض ومكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وتحديد بدل حضور جلسات المجلس عن كل جلسة يحضرها العضو بناء على تنسيب مجلس الإدارة.
8- إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

أولاً: سماع تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة (2012).

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير مجلس الإدارة الذي تمت الإشارة فيه إلى ما يلي:

1- نبذة عن نتائج أعمال البنك الرقمية والنوعية للسنة المالية المنتهية لعام 2011 والتي أوضحت قدرة البنك على تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرسومة ، وكفاءته وقوته المالية داخل السوق ، وصحة وسلامة سياسات واستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة ، هذا علاوة على تحليل مختصر للأداء المالي ، والانجازات النوعية المتحققة في مختلف قطاعات العمل وأنشطة العمل الرئيسية في البنك.

2- الخطة الاستراتيجية المستقبلية لعام 2012 التي تضمنت ابرز التوجهات الاستراتيجية وخطة العمل للسنة المقبلة 2012 لتحقيق الأهداف الكمية والنوعية في مختلف مجالات العمل ، والتي تساهم بدورها في تصاعد ونمو حجم العمل ، والمؤشرات المالية الرئيسية ، وتطوير وتحديث النشاط في إدارات وفروع البنك المختلفة.

3- كما تضمن التقرير السنوي القوائم والحسابات الختامية (الميزانية) وبيانات الدخل لعام 2011 ، ومختلف القوائم المالية والإيضاحات حول هذه القوائم ، مدعمة بتقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية كما هي في 2011/12/31.

4- كما تضمن التقرير السنوي بيانات الإفصاح الواردة في أحكام المادة 7 من نظام وتعليمات الإفصاح الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية.

ثانياً: سماع تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة كما هي في 2011/12/31.

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة الذي تمت الإشارة فيه إلى ما يلي:

قيام مدقق الحسابات بتدقيق القوائم المالية (حسب الأصول) الواردة في التقرير التي تضمنت الميزانية العمومية كما في 2011/12/31 وقائمة الدخل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 2011/12/31 ، وقد أوضح التقرير أن مدقق الحسابات أوضح بأن القوائم المالية تظهر بعدالة من كافة النواحي الجوهرية المركز المالي للبنك وأداءه المالي وتدفقاته النقدية ، وفقاً لمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية ، وتعليمات مصرف سورية المركزي.

كما أوضح التقرير بأن البنك يحتفظ بقيود وسجلات محاسبة منظمة بصورة أصولية، وأن القوائم المالية الواردة في التقرير متفقة معها. وقد أوصى تقرير مدقق الحسابات بالمصادقة على هذه القوائم.

ثالثاً: سماع تقرير هيئة الرقابة الشرعية.

اطلعت الهيئة العامة العادية على تقرير هيئة الرقابة الشرعية الذي تمت الإشارة فيه إلى أن الهيئة قامت بمراقبة وتدقيق وفحص التوثيق والإجراءات المتبعة من البنك على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات ، وقد اتضح بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية الغراء ، وقد تضمن التقرير رأي الهيئة الشرعية الذي أوضح بأن العمليات والعقود التي ابرمها البنك خلال السنة المنتهية والتي اطلعت عليها الهيئة تبين أنها في معظمها تمت وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ، كما أن توزيع الأرباح والخسائر على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي اعتمدته هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

رابعاً: مناقشة تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية لعام 2011

أ- ناقشت الهيئة العامة العادية تقرير مجلس الإدارة وقد تناول النقاش نتائج أعمال البنك المالية والانجازات النوعية التي طالت مختلف الأنشطة الرئيسية للبنك وأعماله المصرفية والاستثمارية والمالية المرسومة.

ب- ناقشت الهيئة العامة العادية تقرير مدقق الحسابات والحسابات الختامية وقد تناول النقاش والحوار أبرز النتائج المالية الواردة في القوائم المالية الختامية ومن أبرزها الميزانية العمومية وقائمة الدخل ، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية ، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في 2011/12/31.

ج-توصية مجلس الإدارة بتدوير الأرباح الصافية المحققة كما هي في نهاية عام 2011.

ناقشت الهيئة العامة العادية توصية مجلس الادارة بتدوير الأرباح الصافية المحققة كما هي في نهاية عام 2011 تبعا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد وقد تقدم الحضور المجتمعين بتوصية لتوزيع الأرباح الصافية المحققة كما هي في نهاية عام 2011 مع الاحتياطيات القابلة للرسملة كأسهم منحة على المساهمين لزيادة رأس المال وحسبما يتفق عليه مع مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووفقا لقرار الهيئة العامة غير العادية الصادر في دورتها المنعقدة بتاريخ 2010/5/2 و أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 وموافقة مصرف سورية المركزي في كتابه رقم 161/1345 تاريخ 2012/4/2 ، وتم مناقشة الية تفويض مجلس الإدارة أمام الجهات الوصائية وفقا لتوصية المجتمعين لا سيما هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ومصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد ، باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة لتوزيع الأرباح كأسهم منحة حسب قرار الهيئة العامة السابق المنعقد بتاريخ 2010/5/2، والذي نص على تعديل المادة رقم 6 من النظام الأساسي للبنك لجهة زيادة رأسمال البنك بمقدار المنحة التي سيتم توزيعها وزيادة رأس المال بها وذلك انسجاماً مع احكام القانون رقم 3 لعام 2010.

<u>خامساً: اقرار تعيين السيد احسان وليد الخيمي بعضوية مجلس ادارة البنك بديلاً عن العضو المستقيل السيد ايهاب مخلوف.</u>

ناقشت الهيئة العامة العادية للبنك قرار مجلس الادارة بتعيين السيد احسان وليد الخيمي بعضوية مجلس الادارة بديلا عن العضو المستقيل السيد ايهاب مخلوف وفقا لقرار مجلس الادارة رقم 2011/2/7/1 الصادر في اجتماعه المنعقد بتاريخ 2011/9/7 والذي تتوافر فيه الشروط التي فرضها القانون لاشغال هذا المنصب.

<u>سادساً: انتخاب مدقق حسابات وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.</u>

أشار الرئيس إلى ضرورة انتخاب مدقق حسابات للدورة المالية القادمة وتماشيا مع أحكام قانون الشركات والقانون الناظم لعمل المحاسبين القانونين وقانون تأسيس المصارف الخاصة رقم 28 لعام 2001 والنظام الأساسي للبنك والأنظمة المعتمدة في هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية فقد تم

ترشيح السادة شركة ديلويت اند توتش(الشرق الأوسط) وتميمي والسمان محاسبون قانونيون المدنية المهنية سجل تجاري رقم 5 بمحافظة دمشق باعتبارهم مدرجين في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدين من قبل وزارة المالية و هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

ولما لم يترشح لمنصب مدقق الحسابات سوى السادة السادة شركة ديلويت اند توتش(الشرق الأوسط) وتميمي والسمان اقترح الرئيس أن يتم الموافقة على تعيينه بالتزكية وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

سابعاً: تحديد تعويض ومكافأة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة بناء على تنسيب من مجلس الإدارة وتحدد بدل الحضور عن كل جلسة يحضرها العضو.

ناقشت الهيئة العامة العادية توصية مجلس الإدارة بخصوص صرف تعويضات ومكافأة السادة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عما بذلوه من جهد ووقت لإدارة ومتابعة البنك لمهامه ورسم السياسات والتوجيه لتنفيذها بالشكل الذي ساهم في وصول البنك إلى المستوى المطلوب وتحقيقيه لخطط العمل والمستهدفات ، بحيث لا تتجاوز ما نسبته 1,72% من الأرباح الصافية بعد الضريبة لعام 2011 وتحديد البدل عن حضور جلسات المجلس لكل جلسة يحضرها العضو لعام 2012 وذلك استناداً إلى النظام الأساسي للبنك.

وجاءت هذه التوصية بما يتناسب مع نطاق أحكام المادة / 156 / من قانون الشركات الصادر بالمرسوم التشريعي رقم /29/ لعام 2011 حيث أن النسبة المقترحة هي أقل من النسبة المقررة في المادة السابقة الذكر والبالغة 5%.

ثامناً: إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة.

بعد الاطلاع على تقرير مجلس الإدارة و تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة كما هي في 2011/12/31 وعلى تقرير هيئة الرقابة الشرعية اقترح الرئيس إبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية 2011 ولغاية تاريخ 2011/12/31.

بعد ذلك تم تبادل وجهات النظر بين السادة المساهمين حول جدول الإعمال المطروح كما اطلع المساهمون الحاضرون على كافة الأوراق والمستندات بما فيها تقرير مجلس الإدارة وتقرير مدقق الحسابات وتقرير الهيئة الشرعية وغيرها من الأمور التي تم طرحها في الاجتماع وتأكدوا من قانونيتها وتوافر الشروط المطلوبة لصحتها.

كما أعيد التدقيق في النصاب القانوني للهيئة العامة العادية فتبين أنه ما يزال متوافراً بحضور 59.2% من المساهمين ولما لم يعد هناك من أمور لبحثها انتهت الهيئة العامة العادية إلى القرارات التالية:

- القرار الأول:
المصادقة على تقرير مجلس الإدارة وخطة العمل للسنة المالية المقبلة (2012) والموافقة على ما تضمنه هذا التقرير من بنود.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار الثاني:
المصادقة على تقرير مدقق الحسابات عن الحسابات الختامية للبنك (الميزانية) والحسابات المقدمة من مجلس الإدارة كما هي في 2011/12/31 والموافقة على ما تضمنه هذا التقرير من بنود تتعلق بالإيرادات والنفقات والأرباح المحققة حتى تاريخه وكذلك تمت المصادقة على الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2011/12/31.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار الثالث:
المصادقة على تقرير هيئة الرقابة الشرعية والموافقة على ما تضمنه هذا التقرير من بنود حتى تاريخه.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار الرابع:
المصادقة على تفويض مجلس الإدارة بتوزيع الأرباح الصافية المحققة كما هي في نهاية عام 2011 مع الاحتياطيات القابلة للرسملة كأسهم منحة على المساهمين لزيادة رأس المال وحسبما يتفق عليه مع مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية ووفقا لقرار الهيئة العامة غير العادية الصادر في دورتها المنعقدة بتاريخ 2010/5/2 و أحكام القانون رقم 3 لعام 2010 و تفويض مجلس الإدارة أمام الجهات الوصائية لاسيما هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية و مصرف سورية المركزي ووزارة الاقتصاد والتجارة، باتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنفيذية اللازمة لتوزيع الأرباح كأسهم منحة حسب قرار الهيئة العامة المنعقد بتاريخ 2010/5/2 وأحكام القانون رقم 3 لعام 2010 وموافقة مصرف سورية المركزي في كتابه رقم 161/1345 تاريخ 2012/4/2، بما في ذلك تعديل المادة رقم 6 من النظام الأساسي للبنك لجهة زيادة رأسمال البنك بمقدار المنحة التي سيتم توزيعها وزيادة رأس المال بها وذلك انسجاماً مع احكام القانون رقم 3 لعام 2010.و ستقوم الادارة بمراسلة الجهات المعنية لاصدار القرار اللازم لذلك استنادا لما قررته الهيئة العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ 2010/5/2
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار الخامس:
اقرار تعيين السيد احسان وليد الخيمي بعضوية مجلس ادارة البنك بديلاً عن العضو المستقيل السيد ايهاب مخلوف.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار السادس:
المصادقة على تعيين السادة شركة ديلويت اند توتش(الشرق الأوسط) وتميمي والسمان محاسبون قانونيون المدنية المهنية سجل تجاري رقم 5 بمحافظة دمشق ليكونوا مدققي لحسابات البنك للسنة المالية القادمة أي حتى تاريخ اجتماع الهيئة العامة القادم للبنك لما لهم من خبرة جيدة وسمعة حسنة وكونهم مدرجين في لائحة المحاسبين القانونيين المعتمدين لدى وزارة المالية وهيئة الأوراق والأسواق المالية.

وتفويض مجلس الإدارة لاتخاذ القرار بتحديد التعويض السنوي المتوجب دفعه لهم لقاء المهام الموكلة اليهم.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار السابع:
المصادقة على تخصيص نسبة1,72% من الأرباح الصافية بعد الضريبة لعام 2011 لتغطية مكافأة رئيس و أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2011 و تغطية بدل حضور جلسات اجتماع مجلس الإدارة لعام 2012 و تفويض رئيس مجلس الإدارة لتوزيع تلك المبالغ.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

- القرار الثامن:
أبرئت الهيئة العامة العادية ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة من أي حق أو مطلب أو دعوى تتعلق بالسنة المالية 2011 المنعقدة بسببها هذه الهيئة ولغاية تاريخ 2011/12/31 إبراءً عاماً شاملاً.
صدق القرار باجماع الحضور الممثلين بالاجتماع

وقد أعلن الرئيس ختام الجلسة في تمام الساعة الحادية عشر والنصف من صباح يوم الأربعاء الموافق الخامس والعشرين من شهر نيسان من العام 2012 ، وتم تنظيم المحضر وتوقيعه أصولاً لتودع نسخه منه في سجلات الهيئات العامة لدى البنك ونسخه منه لدى وزارة الاقتصاد والتجارة وأرسلت نسخه لمجلس النقد والتسليف وهيئة الأوراق والأسواق المالية وسوق دمشق للأوراق المالية أصولاً.

الأربعاء الموافق لـ 2012/4/25

التوقيع

مندوب الوزارة	مراقبي التصويت	كاتب الجلسة	رئيس الجلسة
بشير مزاع	أسعد عرنوس	جمال المسالمة	إحسان وليد الخيمي
محمد حسن	طلعت خليل		